

تحقيق

50 نفقاً على قيد الحياة بين غزة وسيناء

يمكن القول إن القاهرة استطاعت إنهاء ما عرف بظاهرة الأنفاق على الحدود بين غزة وسيناء، وكانت تمثل «حياة» أخرى للغزيين وحلاً «إبداعياً» للحصار الضارب عليهم. فصارت تلك المنطقة الحدودية التي أنهكتها صواريخ الـ«اف 16» الإسرائيلية قبل سنوات أرضاً قاحلة، بعدما استطاع الجيش المصري تدمير جزء كبير من مدينة رفح المصرية... عدانحو 50 نفقاً تنتفس بطف

غزة - هاني إبراهيم

تحت دعوى أن الأنفاق منفذ رئيسي لتهرب «الإرهابيين» من سيناء وإليها، ومصدر لتسليح المجموعات التي تهاجم الجنود المصريين وتزعزع الأمن القومي لبلادهم، دُمّر نحو الف نفق على الحدود بين قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، ابتداءً الفلسطينيين حفرها عام 2007 لكسر الحصار الذي منع وصول احتياجاتهم الأساسية إليهم، فضلاً عن عشرات الأنفاق التي تخصص المقاومة وفصائلها.

ومنذ عهد حسني مبارك فالمجلس العسكري، ثم محمد مرسي وأخيراً عبد الفتاح السيسي، كانت قضية

هذه المقرر أن يفتح
معبّر رفح ثلاثة أيام بداية
الاسبوع المقبل

الأنفاق شماعة تعلق عليها كل الإخفاقات الأمنية للجيش المصري هناك، إلى أن حسم السيسي الأمر، وقرر تدمير شكل الحياة في مدينة رفح التي قسمها اتفاق سايكس بيكو إلى شطرين: فلسطيني ومصري، فدمر الأخير ليقطع إمكانية وصول النفق بسرعة إلى سيناء، ما يعني أن ما بقي هو «الأنفاق الطويلة» التي تتخطى الكيلومترين. ما يقارب 50 نفقاً على الأقل، كما رصدت «الأخبار».

لا تزال غزة تنتفس عبرها، مع أن جهاز المخابرات المصرية يعلم بما يقارب العشرة منها على أقل تقدير، ولكنه بسكوته عنها بعد التأكد من كونها لا تدخل إلا مواد غذائية، يسمح بقليل من التنفس الاصطناعي للقطاع المحاصر. وما يميز هذه الأنفاق عن غيرها عدة أمور، وهي أنها لا تستخدم يومياً، فهي تبقى رهينة أوامر رجال المخابرات الذين غالباً ما يغضون الطرف وفق ما تقتضيه الحالة الأمنية والسياسية، وأحياناً الشخصية، وخاصة أن الدولة لا تعلم بوجودها رسمياً ويقتصر ذلك على بعض رجال المخابرات الذين يشددون على صاحب النفق، والأخير أيضاً لا يتحدث بالأمر من قريب أو بعيد. واللافت أن هذه الأنفاق العشرة لم تصب بأذى مرة واحدة، بل هي الأطول عمراً من بين أنفاق تمتد بوجودها إلى عهد مبارك، الذي كان أيضاً يعلم بوجود عدد منها ويغض الطرف عنها، ليس لسواد عيون الغزيين بقدر ما كانت «ورقة قوة» يمكن استعمالها عند الحاجة، وخاصة أوقات الضغوط السياسية على البلاد، كما يقول مصدر أمني مصري شدد على إخفاء هويته.

وخلال هذه الأنفاق العشرة، توجد أنفاق أخرى تعود إلى المقاومة الفلسطينية وقد أنشئت من قبل فرض الحصار، لأن الهدف منها كان جلب السلاح، وهي أيضاً ذات مداخل ومخارج عديدة، وكما سابقاتها لا تشغل بصورة يومية.

تلك المصادر أكدت مراراً أن هذه الأنفاق مراقبة جيداً ولا يمكن التلاعب بنوعية البضائع التي تدخل عبرها، وكذلك «لا يمكن تهريب إرهابيين من خلالها»، والسبب أن «مصر ليست بصدد

التضيق على الفلسطينيين بصورة كلية، ولكن بعض مالكي الأنفاق استغلوا بما يمثل خطراً على الأمن القومي الذي ذاق ويلاته جنودنا». ومن المعروف على المستوى الإعلامي أن الجهات الأمنية المصرية، وكذلك الرئاسة، تحارب بشدة وجود أي نفق على الحدود مع القطاع، بعد حملة من التحريض ضدها وتعليق سبب مقتل الجنود والإخفاق الأمني عليها، كذلك تطالب القاهرة ليل نهار بعودة حرس الرئاسة التابع للسلطة الفلسطينية لتسلم معبر رفح ومتابعة الحالة الحدودية من حوله.

وبشأن الشائعات التي تطلق على استفادة ضباط في المخابرات مالياً من بقاء تلك الأنفاق، تنفي المصادر ذلك كلياً، قائلة إن المخابرات يركز عملها أساساً على سياسة الدول، ومن «سياسة الجمهورية المصرية أن تكون رائدة، ولكن وجود هذه الأنفاق، الباقية، لا تضرها لأنها تكون وثيقة بمئة بالمئة من سلامة ما تدخله».

في المقابل، تقول مصادر في المقاومة إن المصريين لا يسعون إلى مواجهة مباشرة مع الفصائل الفلسطينية، وإن هناك تفاهماً ضمناً على بقاء بعض الأنفاق دون تفعيلها، لأن «هدمها يعني المشاركة فعلياً في خدمة العدو الإسرائيلي».

وخلال جولة ميدانية، فمن لحظة أن تطأ القدم الجوابة الرئيسية لمنطقة الأنفاق - التي أسستها الحكومة

تقرير

الدور الجزائري في الأزمة الليبية: دبلوماسية

لتعليق المبعوث الأممي في ليبيا برنارد ليون. وحول حظوظ الدور الجزائري، يرى الضروس أن المقاربة الجزائرية تحظى بنوع من الإجماع لدى كل الأفرقاء الليبيين ودول الجوار، كمصر وتونس، ولا سيما لوجود التحدي الإرهابي في المنطقة. عن تبعات استضافة الجزائر لعائلة العقيد القذافي، يوضح الباحث أن «استضافة الجزائر للعائلة أحدث نوعاً من الإشكال بالنسبة للثوار في ليبيا وبالنسبة لمعارض النظام السابق الذين يمثلون جزءاً مهماً في المعادلة السياسية الليبية، ولكن استضافة عائلات الأنظمة السابقة معمول بها في كل دول العالم، وهذا

والأخر للشؤون الدولية. وللدبلوماسية الجزائرية باع في وساطات إقليمية لحل نزاعات، آخرها تلك التي تقوم بها راهناً في مالي. شمال مالي تحديداً. ما يعني أن بإمكانها إيجاد مخرج سياسي في ليبيا، أو أقله، المساعدة «على توجيه بوصلة الحل السياسي الليبي بصورة صحيحة»، كما قال أخيراً رئيس حزب «الجبهة الوطنية» الليبي، محمد عبد الله.

وترتكز المقاربة الجزائرية تجاه إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا على ثلاثة محاور، وفق توصيف الباحث الجزائري، سمير قلاع الضروس، الذي تحدث إلى «الأخبار». يقول الضروس إن «المكون الأول هو تعزيز الحوار السياسي بين الأفرقاء الليبيين اعتماداً على تجربة الجزائر في مالي ودورها في إعادة السلم الداخلي، ثم تثبيت معادلة الحوار السياسي، وأخيراً معالجة العمل ضمن الأطر المؤسساتية الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن».

وعملياً، فإن الجزائر تسير وفق هذه المكونات الثلاثة ولا يتعارض دورها مع الدور الأممي الذي يقوّر بدور المقاربة الجزائرية، طبقاً

القاهرة - ثابت العمور

في وقت تعقد فيه جلسات حوار ليبية أخرى في كل من المغرب برعاية من الأمم المتحدة وفي مصر، يبدو أن المخاوف الأمنية والعسكرية أدت الدور الجزائري والوساطات التي يقوم بها بدفع سياسي كبير، إذ كان وزير الشؤون المغاربية والأفريقية الجزائري، عبد القادر مساهل، قد حدد، خلال الأسبوع الماضي، أحد أطر سياسات بلاده الليبية، بالقول إن «أمن ليبيا من أمن الجزائر».

ويعد مبدأ ترابط الأمن بين البلدين بديهياً نظراً إلى الحدود المشتركة الممتدة لنحو 900 كلم وتقع غالبيتها في قلب الصحراء، وهي معزولة عن التجمعات السكانية وتضع مراقبتها على مدار الساعة، كما يرتبط المحدد الأمني للدور الجزائري في ليبيا. على أهميته. بمحددات أخرى، أهمها البحث عن تفعيل الدور عربياً وأفريقياً في ظل التطورات المتسارعة. وهو الأمر الذي يفسره، مثلاً، التعديل الوزاري الأخير في الجزائر واستحداث منصبين وزاريين للخارجية: الأول للشؤون المغاربية والأفريقية،

انتهت الجولة الثالثة

من الحوار الليبي المنعقد

في الجزائر وقد شارك في

الجلسات عددهم الأفرقاء

السياسيين والناشطين

الليبيين، فيما حتم

التخوف من تداعيات

تمدد تنظيم «داعش»

في بعض المدن الليبية

(سرت مثلاً) على اتفاق أي

عملية سياسية سلمية

في البلاد الفارقة في

الفوضى منذ إنهاء حكم

العقيد معمر القذافي

عام 2011

كانت منطقة الأنفاق «جنة» يجد فيها المشتري ما يريد من اصناف البضائع والاجهزة (أي بي آيه)



لدى الجزائر تجربة
أوسع في التعامل
مع الإسلاميين أكثر
من مصر

